

أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم منقولَتَيْنِ من المتعدى لواحد تعدَّتَا لاثنين نحو (مِنْ بَعْدِ مَا أَرَاكُمْ مَا تُحَدِّثُونَ) وحكهما حكم مفعولَيَّ ((كَسَا)) في الحذف لدليلٍ وغيره وفي منع الإلغاء والتعليق قيل : وفيه نظر في موضعين أحدهما أن (علم) بمعنى عرف إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة والثاني : أن (أرى) البصرية سُمع تعليقها بالاستفهام نحو (رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى) وقد يُجَاب بالتزام جواز نقل المتعدى لواحد بالهمزة قياساً نحو (أَلَيْسَتْ زَيْدًا جَبَّةً) وبادعاء أن الرؤية هنا علمية . هذا باب الفاعل .

الفاعل : أَسْمٌ أو ما في تأويله أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله مُقَدِّمٌ أَصْلَى المحلِّ والصيغة .

فالأسم نحو (تَبَارَكَ) والمؤَوَّل به نحو (أَوْلَمَ يَكْفِيهِمْ أَرْسًا) والفعْلُ كما مثلنا ومنه (أَتَى زَيْدٌ) و (نِعِمَ الْفَتَى) ولا فرق بين المتصرف والجامد والمؤَوَّل بالفعل نحو (مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ) ونحو (وَجْهُهُ) في قوله (أَتَى زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ) و (مُقَدِّمٌ) رافع لتوهم دخول نحو (زَيْدٌ قَامَ) و (أَصْلَى المحلِّ) مخرج لنحو (قَائِمٌ زَيْدٌ) فإن المسند وهو قائم أصله التأخيرُ لأنه خبر وذكُر